

نحو تفعيل دور الحوكمة الشرعية كأداة في تعزيز الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية - التجربة الكويتية أنموذجاً -

Toward Activating the Role of Sharia Governance as a Tool to Enhance Financial Stability in the Islamic Investments Sector - The Kuwaiti Experience as a Model -

عبدالقادر حيرش^{*} ، عبدالقادر دويس²



abdelkader.hireche@univ-tiaret.dz ، جامعة تيارت (الجزائر)،¹



kader.douis@univ-tiaret.dz ، جامعة تيارت (الجزائر)،²

تاريخ الإرسال:	تاريخ القبول:
ملخص هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور متطلبات الحوكمة الشرعية كأداة فعالة في تعزيز الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية، وذلك من خلال دراسة التجربة الكويتية. اعتمدت الدراسة على استعراض شامل للأدبيات المتعلقة بمفاهيم الحوكمة الشرعية وتأثيرها على الاستقرار المالي، مع التركيز على تحليل الخصائص الفريدة للحوكمة الشرعية في سياق الاستثمارات الإسلامية. توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة الشرعية تلعب دوراً مهماً في تعزيز الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها ضرورة تحفيز الاستثمار في المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية، كما تم تسليط الضوء على الجوانب الفريدة لتجربة الكويت في هذا السياق. الكلمات المفتاحية: الحوكمة الشرعية، الاستقرار المالي، الاستثمارات الإسلامية، البيئة الاستثمارية. تصنيفات JEL: G11، G2، G34، M14 .	Abstract This study aimed to analyze the role of Sharia governance requirements as an effective tool in enhancing financial stability in the Islamic investment sector, by studying the Kuwaiti experience with a focus on analyzing the unique characteristics of Sharia governance in the context of Islamic investments. The study concluded that Sharia governance plays a crucial role in promoting financial stability in the Islamic investments, The study also highlighted the unique aspects of Kuwait's experience in this context. Keywords: Sharia Governance, Financial Stability, Islamic Investments, Investment Environment. JEL Classification Codes: G11 ، G34،G2 ، M14 .

1. مقدمة

تعد الحوكمة الشرعية من أهم الركائز التي تستند عليها الصناعة المالية الإسلامية، حيث تهدف إلى ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملات وأنشطة هذه الصناعة. وفي قطاع الاستثمارات الإسلامية، تتمثل الحوكمة الشرعية في مجموعة من القواعد والإجراءات التي تهدف إلى ضمان أن تكون الاستثمارات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وبما أنّ وجود نظام مصرفي سليم يعد أحد الركائز الأساسية لضمان استقرار النظام المالي، فإن تطبيق مبادئ الحوكمة يزداد أهمية خاصة بعد حدوث الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي مؤخرًا وكل ذلك فرض على الاقتصاديات وخاصة الاقتصاديات العربية الناشئة اتخاذ إجراءات عملية جديدة عن كيفية تطبيق الحوكمة.

تعتبر الحوكمة الشرعية في قطاع الاستثمارات الإسلامية أحد العناصر الأساسية التي تسهم بشكل كبير في تعزيز الاستقرار المالي وتعزيز الثقة بين المستثمرين والمؤسسات المالية، ذلك أن تحقيق التوازن بين الأهداف الربحية والقيم الإسلامية يعد أمرًا حيويًا لضمان استدامة النظام المالي الإسلامي.

تتنوع التحديات والفرص في عالم الاستثمارات الإسلامية، حيث يسعى المستثمرون للمشاركة في أنشطة اقتصادية تتسم بالامتثال للشريعة الإسلامية. تظهر هنا أهمية الحوكمة الشرعية كآلية رئيسية لتحقيق التوازن بين مختلف المصالح وضمان استمرارية الاستثمارات.

تعمل الحوكمة الشرعية على وضع الأطر والسياسات التي تحافظ على النزاهة والشفافية في القرارات المالية والاستثمارية. كما تحدد الحوكمة الشرعية الآليات التي تحمي حقوق المستثمرين وتضمن استخدام الأموال وفقًا للمبادئ الإسلامية.

في هذا السياق، يهدف هذا البحث إلى تحليل الدور الحيوي الذي تلعبه الحوكمة الشرعية في تحقيق الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية، وعليه سنحاول أن سنستكشف التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتبني مبادئ الحوكمة الشرعية على مستوى الثقة والاستقرار في السوق المالية الإسلامية.

1.1. إشكالية البحث:

ما هي الآليات التي يمكن اعتمادها لضمان تفعيل فعال لدور الحوكمة الشرعية في تحقيق الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية بناءً على الخبرات المستفادة من التجربة الكويتية؟

2.1. فرضية البحث: للإجابة على الإشكالية الرئيسية، تم صياغة الفرضية التالية:

يمكن أن يؤدي التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة إلى تعزيز وتدعيم الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية بناءً على الخبرات المستفادة من التجربة الكويتية

3.1. أهداف البحث:

نسعى خلال هذا البحث للوصول إلى عدد من الأهداف يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

- توضيح الإطار النظري للحوكمة الشرعية وأهميتها؛
- بيان دور الحوكمة الشرعية في جذب قطاع الاستثمارات الإسلامية وتطوير البيئة الاستثمارية؛
- إبراز مفهوم الحوكمة الشرعية كآلية في تعزيز وتدعيم قطاع الاستثمارات الإسلامية، وذلك بغية إيجاد نسق إجرائي يدعم الاستقرار المالي فيها بناءً على الخبرات المستفادة من التجربة الكويتية.

4.1. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يتناول موضوعاً مهماً وهو دور الحوكمة الشرعية في تعزيز الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية. ويعد هذا الموضوع من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير من قبل المؤسسات المالية الإسلامية والجهات الرقابية، وذلك لما له من أهمية في حماية حقوق المستثمرين وتعزيز الاستقرار المالي في هذا القطاع بناءً على الخبرات المستفادة من التجربة الكويتية.

5.1. منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي النظري من خلال الاستعانة بالرسائل والدوريات والكتب والتقارير ومواقع شبكة الإنترنت ذات العلاقة بموضوع البحث، ومن ثم الوصول إلى

مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تشكل رؤية واضحة عن الحوكمة الشرعية كمدخل لتعزيز وتدعيم الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية.

6.1. محتوى البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية ويهدف الإمام بمختلف جوانب الموضوع، سيتم معالجة البحث من خلال المحاور التالية:

- متطلبات الحوكمة الشرعية في قطاع الاستثمارات الإسلامية
- دور الحوكمة الشرعية في تعزيز الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية "تجربة الكويت أنموذجاً"

2. متطلبات الحوكمة الشرعية في قطاع الاستثمارات الإسلامية

من أهم ما يؤسس شرعاً لموضوع الحوكمة الشرعية، مبدأ المساءلة أمام الله والناس عن الالتزام بحقوق الله وحقوق الناس، وهذا مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم: "كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته". وكذلك مبدأ التزام أحكام الإسلام في جميع نواحي الحياة بما فيها المعاملة. والحوكمة نقل لهذه المبادئ والقيم من إطار التأسيس النظري، إلى إيجاد آلية تضمن إعمالها ضمن التدابير المؤسسية والتنظيمية.

1.2 مدخل نظري حول الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية

إن مفهوم الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية يعتبر من المفاهيم الحديثة، فلم يسبق أن تم تداول هذا المفهوم بين الأوساط العلمية إلا خلال العقد الأخير.

حيث إن معظم الدراسات الحديثة التي تناولت مفهوم الحوكمة الشرعية لم تسع لبناء إطار نظري واضح ومحدد لمفهوم الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية، وإنما أغلبها تناول المفهوم من حيث الطابع التطبيقي العملي.

1.1.2 تعريف الحوكمة الشرعية: يعرّف مجلس الخدمات الإسلامية في المعيار رقم-IFSB 10

الحوكمة الشرعية بأنها "مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هناك إشرافاً شرعياً فعالاً ومستقلاً" ((حليمة و سعيدة، 2015م، صفحة 15، 16).

2.1.2 أهم الأدلة الإرشادية الصادرة فيها: إن أهم ما صدر من مبادئ ومعايير وأدلة إرشادية أسهمت في حوكمة الشركات عموماً، والبنوك الإسلامية على وجه الخصوص ما يأتي (علاء، 2018 م، صفحة 28):

- ◀ مبادئ حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الصادر سنة 1998م، والمنقح سنة 2004، وقد مثلت أرضية مهمة لإصدار معايير الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- ◀ معايير مجلس المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية للتدقيق والضبط (الحوكمة) والأخلاقيات سنة 1997؛
- ◀ تعزيز حوكمة شركات الرقابة المصرفية، لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)، وقد مثل هذا المعيار أرضية مهمة لتسطير مبادئ الحوكمة لاسيما من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية التي صرحت بإعمال المبادئ والمعايير الصادرة عن لجنة بازل بعد مراجعتها الشرعية؛
- ◀ المبادئ الإرشادية لحوكمة الشركات والمؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي، مجلس الخدمات المالية الإسلامية 2006؛
- ◀ دليل الحوكمة لدى البنوك الإسلامية العاملة في سوريا الصادر عن البنك المركزي السوري سنة 2009؛
- ◀ المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات. البنك المركزي الماليزي، 2004، ثم 2011.
- ◀ دليل لحوكمة الشركات المالية الصادر عن هيئة الأوراق المالية الماليزية 2012م.

3.1.2 التطورات التي شهدتها الحوكمة الشرعية: يعد موضوع الحوكمة الشرعية في بعدها الحديث

موضوعاً جديداً نسبياً بالنسبة لفقهاء المعاملات. أما المقاربة المعاصرة للحوكمة الشرعية فقد بدأ مع بداية

تأسيس البنوك الإسلامية، غير أن نقاش الحوكمة الشرعية كان محصوراً في تأسيس هيئة شرعية تضمن شرعية المعاملات المالية المعقدة، فقد ناقش بنك فيصل الإسلامي في مصر (1976) والبنك الإسلامي الأردني (1978) وبنك فيصل السودان (1978) وبيت التمويل الكويتي (1979) وبنك اسلام ماليزيا (1983) وبنك دبي الإسلامي هذه المسألة من خلال تأكيدهم على ضرورة وجود هيئة شرعية تضمن شرعية المعاملات التي تقدمها البنوك الإسلامية. وبعد استقرار موضوع الحوكمة في المؤسسات المالية الوضعية، وبدأ المؤسسات المالية بتبنيه، قامت الجهات الواضعة للمعايير بمراجعتها واعتمادها بعد تصفيته حيث أدرجت ضمن هيكل حوكمة الشركات الموجود في المؤسسات المالية الإسلامية. فكان أول معيار صدر معيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الذي سمي معيار الضوابط (الحوكمة) سنة 1997، وقد كان ضمن معيار المراجعة، ثم تم وضعه بمفرده. وبعدها أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية معيار "المبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية سنة 2006، وأصدر البنك المركزي الماليزي المبادئ الإرشادية الشاملة للحوكمة الشرعية الذي يتضمن إطار الحوكمة الشرعي في أواخر العام 2010، وبدأ العمل به في يناير 2011 (نهاد عبد الكريم أحمد، أيلول 2008، صفحة 179).

4.1.2 أهداف ومقاصد الحوكمة الشرعية في قطاع الاستثمارات الإسلامية: إن مقصد الحوكمة

الشرعية للمؤسسات المالية يتمثل في حفظ الدين والمال معاً، ويأتي حفظ الدين في المقام الأول فهو أساس الحوكمة الشرعية من خلال ضمان عدم ارتكاب المؤسسة للتعاملات المالية المحرمة شرعاً؛ وأما حفظ المال فهو تبع لحفظ الدين، فمتى ما التزمت المؤسسة بأحكام الشرعية الإسلامية فإنها سوف تجني الكسب الحلال الطيب، وتحفظ بركة المال، ولن تضطر لتجنب الأموال والأرباح المتحصلة من المعاملات المحرمة (محمد أحمين، 2015، صفحة 16). ومقصد الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية يتوافق في ذلك مع مقاصد الشريعة الإسلامية، فمن مقاصد الشريعة الأساسية ضبط المعاملات المالية بين الناس بأحكام الشريعة وقواعدها، حتى لا يتبع الناس أهوائهم، ويركضوا وراء شهواتهم ومطامعهم الخاصة، ومنافعهم الذاتية العاجلة، ضارين عرض الحائط بالقيم والأخلاق والعدالة والفضيلة.

إذاً فمقصد الحوكمة الشرعية هو ضمان التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية وعدم مخالفتها لذلك، أو بعبارة أخرى كما وصفها الدكتور محمد أمين: " حفظ وحراسة شرعية معاملات المؤسسات المالية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال ثلاثة أمور: التزام الكسب الطيب الحلال، واجتناب الكسب الخبيث المحرم، وأداء الحقوق الواجبة على المال (محمد أمين، 2015، صفحة 16).

2.2 مكونات الحوكمة الشرعية في قطاع الاستثمارات الإسلامية

تعد الحوكمة الشرعية من أهم الركائز التي تستند عليها الصناعة المالية الإسلامية، حيث تهدف إلى ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملات وأنشطة هذه الصناعة. وفي قطاع الاستثمارات الإسلامية، تتمثل الحوكمة الشرعية في مجموعة من القواعد والإجراءات التي تهدف إلى ضمان أن تكون الاستثمارات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. تتكون الحوكمة الشرعية في قطاع الاستثمارات الإسلامية من مجموعة من المكونات، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مكونات رئيسية، هي:

1.2.2 البنية التحتية الشرعية: وتتضمن مجموعة من العناصر التي تشكل الإطار الشرعي

للمؤسسة المالية الإسلامية، مثل (حمدي معمر، فلاق صليحة، 2021، صفحة 35):

أ. مجلس الإدارة الشرعي: وهو المسؤول عن الإشراف على الالتزام بالأحكام الشرعية في المؤسسة المالية الإسلامية. ويتكون مجلس الإدارة الشرعي من مجموعة من الخبراء الشرعيين، الذين يكونون مسؤولين عن مراجعة الاستثمارات من حيث مطابقتها للأحكام الشرعية، وإصدار الفتاوى الشرعية المتعلقة بالاستثمارات، وضمان الالتزام بالأحكام الشرعية في جميع معاملات وأنشطة المؤسسة المالية الإسلامية.

ب. اللجنة الشرعية: وهي المسؤولة عن إصدار الفتاوى الشرعية المتعلقة بالاستثمارات. وتتكون

اللجنة الشرعية من مجموعة من الخبراء الشرعيين، الذين يكونون مسؤولين عن دراسة الاستثمارات من حيث مطابقتها للأحكام الشرعية، وإصدار الفتاوى الشرعية المتعلقة بها.

ج. مراقب الحسابات الشرعي: وهو المسؤول عن التحقق من الالتزام بالأحكام الشرعية. ويتكون مراقب الحسابات الشرعي من مجموعة من الخبراء الشرعيين، الذين يكونون مسؤولين عن مراجعة تقارير الاستثمارات من حيث مطابقتها للأحكام الشرعية، وتقديم تقرير إلى مجلس الإدارة الشرعي عن نتائج المراجعة.

2.2.2 الإجراءات الشرعية: تتضمن الإجراءات الشرعية مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى ضمان الالتزام بالأحكام الشرعية في معاملات وأنشطة المؤسسة المالية الإسلامية. ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي (يوسف حسن داود، 1996 م، صفحة 15):

أ. مراجعة الاستثمارات من قبل مجلس الإدارة الشرعي واللجنة الشرعية: وذلك لضمان أن تكون الاستثمارات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

ب. إصدار الفتاوى الشرعية المتعلقة بالاستثمارات: وذلك من قبل اللجنة الشرعية.

ج. إجراء المراجعة الشرعية الداخلية: وذلك من قبل إدارة المؤسسة المالية الإسلامية.

3.2.2 الممارسات الشرعية: تتضمن الممارسات الشرعية مجموعة من الممارسات التي تساهم في تعزيز الالتزام بالأحكام الشرعية. ومن أهم هذه الممارسات ما يلي (حمدي معمر، فلاق صليحة، 2021، صفحة 35):

أ. وضع سياسات وإجراءات شرعية مناسبة: كمن وذلك من أجل ضمان الالتزام بالأحكام الشرعية والمعايير المهنية.

ب. تدريب وتأهيل الموظفين على الأحكام الشرعية: وذلك من أجل رفع كفاءتهم ومهاراتهم في مجال الحوكمة الشرعية (حماد، حمزة عبد الكريم، 2006، صفحة 95).

3.2 معايير الحوكمة الشرعية في قطاع الاستثمارات الإسلامية: يقوم تنظيم عمل الهيئات الشرعية على معايير وشروط مطلوبة شرعا ووجوبا لتمكينها من أداء وظيفتها الرقابية التي وجدت من أجلها، ألا

وهي معايير الحوكمة الجيدة لهذه المؤسسة الهامة في القطاع البنكي الملتزم بالشرعية الإسلامية، ومن أهم المعايير المطلوبة في حكمة الرقابة الشرعية ما يلي:

1.3.2 الاستقلالية: يستند مبدأ الاستقلالية في الرقابة الشرعية إلى طبيعة مهامها التي تمت بصلة

شديدة إلى الشهادة، والمحاسبة، والتحكيم، فضلا عن الإفتاء، وهي مهام لا تتم إلا بتجرد القائمين بها وانتفاء أي ضغط أو تأثير عليهم وإخلاصهم في الإبانة عن الحقائق التي تظهر لهم (عبد الستار أبو غدة، نوفمبر 2002، صفحة 27)، وهذا الاستقلال المطلوب في الهيئة الشرعية (والتي تمارس مهام الرقابة الشرعية)، يجب أن يتحول تنظيمًا إداريًا يحقق هذا الاستقلال، ويترجمه عمليًا، وله مظهران أساسيان في البنوك الإسلامية، مظهر إداري يقوم على قاعدة عدم تحكم الإداريين في العلماء، ومظهر ذاتي، وهو ألا يوجد تعارض مصالح في عضو الهيئة الشرعية (محمد أمين، 2015، صفحة 11).

2.3.2 المركزية: تقوم التجربة المعاصرة لتنظيم الافتاء للبنوك الإسلامية على أربعة أشكال:

أ-هيئة شرعية مركزية فقط: أي حصر الفتوى في هيئة شرعية وطنية تختص بالفتوى للمؤسسات المالية.

ب-هيئة شرعية مركزية مع هيئات شرعية خاصة: وهذه التجربة نجدها في الدول التي أنشأت هيئة شرعية وطنية مركزية مع السماح لكل بنك بأن تكون له هيئة شرعية خاصة، على أن تلتزم الهيئات الشرعية الخاصة بما تقرره الهيئة الشرعية العليا، ومثال ذلك السودان وماليزيا، الامارات والكويت.

ج-هيئات خاصة بالمؤسسات المالية دون وجود هيئة شرعية مركزية: وهذا الشكل يجري العمل

به في أغلب الدول، مثل البحرين والأردن، والسعودية واليمن، وإندونيسيا وجامبيا (عبدالباري مشعل، 2005، صفحة 18).

وقد انتقدت هذه التجربة من بعض المعاصرين، ذلك أنه قد يؤدي لتعدد الفتاوى المالية، كما قد يؤدي إلى دخول الفتاوى عاملا من عوامل المنافسة بين البنوك أو المؤسسات المالية بصفة عامة، وهذا أمر غير مقبول شرعا ولا اقتصاديا.

د-هيئة شرعية دولية: حيث عرفت تجربة البنوك الإسلامية ثلاث تجارب لهيئة شرعية دولية عالمية:

✓ الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية التابعة للاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، وقد عقدت أول اجتماع لها في أبريل 1979 بالقاهرة، ولكنها تجربة انتهت بانتهاء الاتحاد نفسه (يوسف حسن داود، 1996 م، صفحة 15).

✓ الهيئة الشرعية العليا للرقابة والتصنيف، وهي تجربة أسسها المجلس العام للمؤسسات المالية الإسلامية، هدفها اعتماد معايير شرعية لتقويم المنتجات المالية ومستوى الانضباط الشرعي في البنوك، لكنها تجربة لم يكتب لها النجاح (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، يناير 2022، صفحة 28).

✓ المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وقد قام هذا المجلس بإصدار معايير شرعية للمعاملات المالية والبنكية، وأضحت مرجعا مؤظرا للبنوك الإسلامية، وصارت معظم الهيئات الشرعية في العالم حريصة على الاستعانة بها في عملها الإفتائي والرقابي، وهي أنجح تجربة لهيئة شرعية دولية إلى الآن (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، يناير 2022، صفحة 29).

3.3.2 الأهلية: وليس المقصود بالأهلية أن يكون عالما في الشريعة بمفهومها العام، وإنما المقصود

أساسًا "درجة من التخصص الدقيق في فقه المعاملات المالية".

4.3.2 الجماعية: فقد جرت العادة في البنوك الإسلامية على تكوين هيئة شرعية، ومن النادر أن

تجد فيها مستشارا شرعيا واحدا فقط. وقد اشترط معيار الضبط للهيئات الشرعية الصادر عن "الأيوبي" ألا

يقل عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية عن ثلاثة (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، يناير 2022، صفحة 30).

5.3.2 التوازن بين السرية والشفافية: إنّ هيئة الرقابة الشرعية مطالبة بإحداث التوازن بين عنصري الشفافية والسرية، ففي الوقت الذي يجب فيه المحافظة على شفافية الإجراءات المعمول بها في إصدار الفتاوى الشرعية واستقلالية علماء الشريعة، فإنّ هيئة الرقابة الشرعية مطالبة في نفس الوقت بالمحافظة على سرية المعلومات التي تحصل عليها خلال أدائها لعملها، وأن تتجنّب الإفصاح عنها للجمهور (أكرم لال الدين، 2012، صفحة 28).

6.3.2 التناسق: التناسق في ممارسات المالية الإسلامية معيار مهم من معايير الحكامة الجيدة لهيئات الرقابة الشرعية (أكرم لال الدين، 2012، صفحة 32).

4.2 أهمية الحوكمة الشرعية في قطاع الاستثمارات الإسلامية
تلعب الحوكمة الشرعية دوراً مهماً في قطاع الاستثمارات الإسلامية، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها (عبد الباري مشعل، 2015، صفحة 25):

1.4.2 حماية حقوق المستثمرين: تلعب الحوكمة الشرعية دوراً مهماً في حماية حقوق المستثمرين في قطاع الاستثمارات الإسلامية، وذلك من خلال ضمان أن تكون الاستثمارات آمنة وعادلة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ذلك لأن الحوكمة الشرعية تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى حماية حقوق المستثمرين، مثل:

- مراجعة الاستثمارات من قبل مجلس الإدارة الشرعي: وذلك لضمان أن تكون الاستثمارات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- إصدار الفتاوى الشرعية المتعلقة بالاستثمارات: وذلك من قبل اللجنة الشرعية.
- إجراء المراجعة الشرعية الداخلية: وذلك لضمان الالتزام بالأحكام الشرعية في معاملات وأنشطة المؤسسة المالية الإسلامية.

وذلك من خلال ضمان أن تكون الاستثمارات آمنة، أي أنها لا تعرض أموال المستثمرين للخطر، وأن تكون عادلة، أي أنها تحقق عائداً عادلاً للمستثمرين، وأن تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، أي أنها لا تنطوي على أي أنشطة محرمة شرعاً.

2.4.2 تعزيز الاستقرار المالي: تلعب الحوكمة الشرعية أيضاً دوراً مهماً في تعزيز الاستقرار المالي

في قطاع الاستثمارات الإسلامية، وذلك من خلال ضمان أن تكون الاستثمارات مستدامة ومسؤولة. حيث أن الحوكمة الشرعية تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي، مثل:

- الاستثمار في المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية: وذلك من أجل تحقيق النمو المستدام.
- تجنب الاستثمار في المشاريع التي تؤدي إلى المخاطر المالية: وذلك من أجل تقليل المخاطر المالية.
- إدارة المخاطر المالية بشكل فعال: وذلك من أجل حماية المؤسسة المالية الإسلامية من المخاطر المالية.

كل هذا من أجل ضمان أن تكون الاستثمارات مستدامة، أي أنها تحقق عوائد طويلة الأجل، وأن تكون مسؤولة، أي أنها تساهم في التنمية الاقتصادية وتجنب المخاطر المالية.

3.4.2 ضمان الشفافية والمساءلة: تلعب الحوكمة الشرعية أيضاً دوراً مهماً في ضمان الشفافية

والمساءلة في قطاع الاستثمارات الإسلامية، وذلك من خلال ضمان أن تكون المؤسسات المالية الإسلامية شفافة ومسؤولة أمام المستثمرين والمجتمع. وذلك لأن الحوكمة الشرعية تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى ضمان الشفافية والمساءلة، مثل:

- نشر المعلومات المالية والتشغيلية بشكل منتظم: وذلك من أجل ضمان الشفافية أمام المستثمرين.
- تعيين مراقب الحسابات الشرعي: وذلك للتحقق من الالتزام بالأحكام الشرعية.
- إنشاء لجنة التدقيق الشرعي: وذلك لمراجعة تقارير مراقب الحسابات الشرعي.

وذلك من خلال ضمان أن تكون المؤسسات المالية الإسلامية شفافة، أي أنها تنشر المعلومات المالية والتشغيلية بشكل منتظم، وأن تكون مسؤولة، أي أنها تخضع للمساءلة أمام المستثمرين والمجتمع.

4.4.2 تحسين أداء المؤسسات المالية الإسلامية: تلعب الحوكمة الشرعية أيضاً دوراً مهماً في

تحسين أداء المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من خلال ضمان أن تكون المؤسسات المالية الإسلامية فعالة وكفاءة في إدارة الاستثمارات. وذلك لأن الحوكمة الشرعية تتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحسين أداء المؤسسات المالية الإسلامية، مثل:

✓ إنشاء هياكل تنظيمية فعالة: وذلك من أجل ضمان حسن سير العمل في المؤسسة المالية الإسلامية.

✓ وضع سياسات وإجراءات مناسبة: وذلك من أجل ضمان الامتثال للأحكام الشرعية والمعايير المهنية.

✓ تدريب وتأهيل الموظفين: وذلك من أجل رفع كفاءتهم ومهاراتهم.

وذلك من خلال ضمان أن تكون المؤسسات المالية الإسلامية فعالة، أي أنها قادرة على تحقيق أهدافها، وأن تكون كفؤة، أي أنها تمتلك الموارد والقدرات اللازمة لتحقيق أهدافها.

وبشكل عام، فإن الحوكمة الشرعية هي أداة مهمة في تعزيز قطاع الاستثمارات الإسلامية، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف التي تساهم في حماية حقوق المستثمرين وتعزيز الاستقرار المالي وضمان الشفافية والمساءلة.

3. دور الحوكمة الشرعية في تعزيز الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية " تجربة الكويت

أنموذجاً"

تمتلك الكويت إطاراً قانونياً قوياً لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، حيث تم إصدار قانون البنوك الإسلامية في عام 1983، والذي يتضمن مجموعة من الأحكام المتعلقة بحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية. كما أنشأت هيئة أسواق المال الكويتية وحدة مراقبة الالتزام الشرعي، والتي تعمل على ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملات وأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.

وتعد المؤسسات المالية الإسلامية في الكويت من المؤسسات الرائدة في تطبيق الحوكمة الشرعية، حيث تم إنشاء لجان شرعية في هذه المؤسسات لمراجعة الاستثمارات المقترحة وضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما تقوم هذه المؤسسات بإصدار تقارير شرعية ربع سنوية توضح مدى توافق معاملاتها واستثماراتها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

1.3 دراسة نظام الحوكمة الشرعية في دولة الكويت

إن نظام الحوكمة الشرعية لدولة الكويت لم يتطور إلا مؤخراً، حيث قامت الجهات الرقابية بإصدار مجموعة من التعليمات في السنوات الأخيرة مما أحدث نقلة نوعية في نظام الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية في دولة الكويت.

1.1.3 تاريخ الحوكمة الشرعية في دولة الكويت: يمكننا تقسيم تاريخ تطور نظام الحوكمة

الشرعية في دولة الكويت إلى ثلاث حقبة رئيسية:

أ. **الحقبة الأولى:** وهي حقبة غياب تعليمات الحوكمة الشرعية، وهي الفترة ما قبل صدور خطاب بنك الكويت المركزي إلى شركات الاستثمار الإسلامية، أي ما قبل سبتمبر 1994 م، وقد اقتصرت هذه الحقبة بالأمور التالية (عبد العزيز أحمد سعد الناهض، 2019، صفحة 155):

- نشأة المؤسسات المالية الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية في دولة الكويت، مع
- محدودية أعداد هذه المؤسسات؛
- غياب التعليمات والضوابط الخاصة بالحوكمة الشرعية من قبل الجهات الرقابية؛
- مارست المؤسسات المالية الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية الرقابة والحوكمة الشرعية من خلال الاجتهاد والرقابة الذاتية؛
- تطبيقات وممارسات الحوكمة الشرعية من قبل المؤسسات المالية كانت متقدمة على تشريعات وتعليمات الجهات الرقابية في هذا الشأن.

ب. **الحقبة الثانية:** وهي حقبة المواكبة والبداية لتعليمات الحوكمة الشرعية، وهي الفترة ما بين صدور خطاب بنك الكويت المركزي لشركات الاستثمار الإسلامية في سبتمبر 1994 م إلى ما قبل صدور قانون إنشاء هيئة أسواق المال في فبراير 2010 م. وقد اختصت هذه الحقبة بالأمور التالية (عبد العزيز أحمد سعد الناهض، 2019، صفحة 155):

- صدور تعليمات للحوكمة الشرعية لأول مرة من قبل الجهات الرقابية في دولة الكويت؛
- بنك الكويت المركزي كان هو المصدر الوحيد لإصدار تعليمات الحوكمة الشرعية؛
- بساطة تعليمات الحوكمة الشرعية، وتركزها على الهيئات الشرعية؛
- زيادة أعداد المؤسسات المالية الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، والسماح بإنشاء البنوك الإسلامية؛
- تشريعات وتعليمات الحوكمة الشرعية من قبل الجهات الرقابية كانت مواكبة ومتساوية مع تطبيقات وممارسات الحوكمة الشرعية من قبل المؤسسات المالية، بدليل أنها كانت واجبة التطبيق حال صدورها (10).

ج. **الحقبة الثالثة:** وهي حقبة النضوج والتطور لتعليمات الحوكمة الشرعية، وهي الفترة ما بعد صدور قانون إنشاء هيئة أسواق المال، أي الفترة ما بعد فبراير 2010. وقد اختصت هذه الحقبة بالأمور التالية (عبد العزيز أحمد سعد الناهض، 2019، صفحة 155):

- انضمام هيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة إلى بنك الكويت المركزي في إصدار تعليمات خاصة بالحوكمة الشرعية؛
- دخول أدوات مالية جديدة تحت نطاق تعليمات الحوكمة الشرعية، كالصكوك وصناديق الاستثمار؛
- صدور تعليمات متقدمة للحوكمة الشرعية، وتركزها على التدقيق الشرعي بشقيه الداخلي والخارجي؛

- ◀ تشريعات وتعليمات الحوكمة الشرعية من قبل الجهات الرقابية كانت متقدمة على تطبيقات وممارسات الحوكمة الشرعية من قبل المؤسسات المالية، بدليل إعطاء فترات زمنية للمؤسسات المالية حتى تعدل أوضاعها وتتكيف مع التعليمات الجديدة للحوكمة الشرعية؛
- ◀ صدور قرارات تأديبية لأول مرة اتجاه المؤسسات المالية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وتعليمات الحوكمة الشرعية.

ويمكننا تلخيص التسلسل التاريخي لأهم تطورات الحوكمة الشرعية في دولة الكويت في الجدول التالي:

جدول رقم (01): التسلسل التاريخي لأهم تطورات الحوكمة الشرعية في دولة الكويت

التاريخ	التعليمات	
30 يونيو 1968	صدور القانون رقم (32) لسنة 1968 بشأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية.	الهيئة الأولى
23 مارس 1977	صدور المرسوم الأميري بالقانون رقم (72) لسنة 1977 الخاص بتأسيس بيت التمويل الكويتي، والذي يعتبر أول مؤسسة مصرفية مالية إسلامية تعمل في دولة الكويت.	
14 سبتمبر 1994	صدور خطاب من البنك المركزي إلى شركات الاستثمار الإسلامية يرى فيه أهمية قيام هذه الشركات بتعيين هيئة للرقابة الشرعية، مع الطلب بموافاة البنك المركزي بأسماء أعضاء هذه الهيئة بأقرب وقت ممكن.	الهيئة الثانية
04 يونيو 1997	صدور تعليمات رقم (2 / رس / 25 / 1997) من البنك المركزي بشأن شروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في شركات الاستثمار الإسلامية.	
25 مايو 2003	صدور القانون رقم (30) لسنة 2003 بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية.	
15 يونيو 2003	صدور تعليمات رقم (2 / رب أ / 100 / 2003) من البنك المركزي بشأن قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية	
21 فبراير 2010	صدور قانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.	الهيئة الثالثة
03 مارس 2011	صدور قرار رقم (م.م.هـ 2-4) لسنة 2011 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال .	
09 نوفمبر 2015	صدور القرار رقم (72) لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية الجديدة لهيئة أسواق المال.	
24 يناير 2016	صدور قانون الشركات الجديد رقم (1) لسنة 2016.	

20 ديسمبر 2016	صدور تعليمات " حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية "من البنك المركزي، على أن تحل هذه التعليمات محل تعليمات رقم (2/رب أ / 100 / 2003) بشأن قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية.
----------------	--

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن " حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية"، 20 ديسمبر 2016.

2.3 أهم الجهات الرقابية العاملة في دولة الكويت

في هذا العنصر سيتم بيان أهم الجهات الرقابية المختصة بإصدار تعليمات الحوكمة الشرعية في دولة الكويت، وهي الجهات التالية:

1.2.3 بنك الكويت المركزي: لقد تأسس بنك الكويت المركزي بموجب القانون رقم (32)

لسنة 1968 م في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية الصادر بتاريخ 30 يونيو 1968م، وباشر البنك مهامه في الأول من أبريل 1969 م سعياً لتحقيق أغراضه الرئيسية التي تشمل

(موقع بنك الكويت المركزي: www.cbk.gov.kw):

- ممارسة امتياز إصدار العملة الوطنية لحساب الدولة؛
- العمل على تأمين ثبات النقد الكويتي، وعلى حرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى؛
- العمل على توجيه سياسة الائتمان بما يساعد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الدخل القومي؛
- مراقبة الجهاز المصرفي دولة الكويت؛
- القيام بوظيفة البنك للحكومة؛
- تقديم المشورة المالية للحكومة؛

2.2.3 هيئة أسواق المال: تأسست هيئة أسواق المال في دولة الكويت بموجب القانون رقم (7)

لسنة 2010 م بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية الصادر بتاريخ 21 فبراير

2010م، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 28 فبراير 2010 م، وتعتبر هيئة أسواق المال هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية تقوم بالدور الإشرافي والرقابي على الأشخاص الخاضعين لرقابتها، وتهدف إلى (موقع هيئة أسواق المال بدولة الكويت: www.cma.gov.kw):

- تنظيم نشاط الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية؛
- تنمية أسواق المال وتنويع وتطوير أدواتها الاستثمارية، مع السعي للتوافق مع أفضل الممارسات العالمية؛
- توفير حماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية؛
- تقليل الأخطار النمطية المتوقعة حدوثها في نشاط الأوراق المالية؛
- تطبيق سياسة الإفصاح الكامل بما يُقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية؛
- العمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية؛
- توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية والمنافع والمخاطر والالتزامات المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية وتشجيع تنميته.

3.2.3 وزارة التجارة والصناعة: تعود نشأة وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت الى عام

1963م، حين تضمن المرسوم الأميري الخاص بالتشكيل الوزاري والصادر في 28 يناير 1963 م قرار انشائها، حيث تهدف الوزارة إلى دعم النشاطات التجارية والاقتصادية والإشراف عليها وتوفير السلع والمواد والخدمات .ومن أهم اختصاصات وزارة التجارة والصناعة ما يلي (موقع وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت: www.moci.gov.kw):

- تنظيم أوجه النشاط التجاري الداخلي والخارجي وإقامة المعارض المحلية والخارجية والمشاركة في المعارض الأجنبية؛
- الإشراف على الشركات والمحلات التجارية وأعمال التسجيل لتجاري وفقا لأحكام القوانين واللوائح؛
- تنمية المنتجات الوطنية وتعزيز وترويج الصادرات الكويتية في الأسواق الخارجية والصناعية مع الدول والمنظمات العربية والأجنبية؛

- العمل على توفير السلع والمواد الضرورية بالأسعار المناسبة وسد احتياجات البلاد منها؛
- التوعية والإشراف على حماية المستهلك ومكافحة الغش التجاري؛
- الإشراف على الإبحار في السلع والخدمات والأعمال الحرفية وتحديد أسعار بعضها من خلال دراستها وإجراء المقارنات بين أسعارها لضمان استقرار الأسعار وخاصة الغذائية منها؛
- الإشراف على أنشطة الدعم والتمويل واتخاذ الإجراءات التنفيذية لهذه الأنشطة حسب السياسات العامة للدولة؛
- الإشراف والرقابة على شركات التأمين والوكلاء والوسطاء ومؤسسات الصرافة وسماسرة العقارات بالتنسيق مع الجهات الرقابية الأخرى المختصة؛
- متابعة تطبيق وتفعيل الاتفاقيات الدولية المنضمة لها دولة الكويت المتعلقة بالتجارة العالمية والإقليمية والمحلية وبمنع الجرائم الاقتصادية والمالية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3.3 دراسة وتحليل تعليمات الحوكمة الشرعية لهيئة أسواق المال في دولة الكويت

إن تعليمات الحوكمة الشرعية لهيئة أسواق المال في دولة الكويت قد دخلت مرحلة جديدة مع صدور اللائحة التنفيذية الجديدة بتاريخ 9 نوفمبر 2015 م، والذي ترتب عليه إلغاء العمل باللائحة التنفيذية السابقة وما تبعها من قرارات وأنظمة.

1.3.3 التعليمات وحوكمة الفتوى والتشريع: لقد أشارت اللائحة التنفيذية إلى المجلس

الاستشاري للرقابة الشرعية، وهيئات الرقابة الشرعية، وهما جهتان لهما علاقة وثيقة بحوكمة الفتوى والتشريع، وهي الحوكمة التي تضمن اتباع المؤسسات المالية للتعالم الصحيحة لأحكام الشريعة الإسلامية.

فقد بينت المادة (4-6) من الكتاب الثاني من اللائحة التنفيذية أحكام المجلس الاستشاري للرقابة

الشرعية، فالمجلس يتبع مجلس مفوضي هيئة أسواق المال، وينشأ بقرار صادر منه، ويضع مجلس المفوضين

النظام الخاص بعمل المجلس وكذلك تحديد مكافآته، ويعتبر المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية هو المرجع في كل ما يتعلق بقرارات هيئة أسواق المال في مجال الأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ولا بد للمجلس الاستشاري للرقابة الشرعية أن يتكون من خمسة أعضاء على الأقل من الخبراء المتخصصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية والقانون والاقتصاد والعلوم الإدارية، على أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من المختصين في الشريعة الإسلامية، ويتم تعيين أعضاء المجلس عن طريق قرار من مجلس المفوضين لمدة سنتين قابلة للتجديد.

ويختص المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية بأربعة عشر اختصاصاً ورد ذكرها في المادة (6-4-5) من الكتاب الثاني من اللائحة التنفيذية، ويلاحظ أن جميع هذه الاختصاصات هي اختصاصات استشارية ليس لها أي صفة إلزامية لهيئة أسواق المال، فالاختصاصات جميعها تدور حول إبداء الرأي الشرعي أو اقتراح اللوائح والنظم والنماذج أو تقديم البحوث والدراسات لهيئة أسواق المال.

وعليه فلا يمكننا اعتبار المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية أنه بمنزلة الهيئة الشرعية المركزية، فليس للمجلس أي صفة إلزامية أو إشرافية أو رقابية مباشرة على الأشخاص المرخص لهم بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وإنما يمكن اعتباره على أنه مجلس استشاري شرعي داخلي خاص بهيئة أسواق المال، وهو ما يضعف الدور الرقابي والإشرافي للمجلس الاستشاري للرقابة الشرعية.

وأما ما يتعلق بميثاق الرقابة الشرعية، فإن التعليمات لم تأت بالإلزام بها، وإنما جعلت تعيينها أمراً جوازياً عائد إلى الشخص المرخص له، حيث نص في البند (3) من المادة (2-2-2) من الكتاب الخامس على أنه: "يجوز للشخص المرخص له تعيين هيئة رقابة شرعية لإبداء الرأي الشرعي حول أنشطة الشركة وتصرفاتها".

إن تعليمات الحوكمة الشرعية لهيئة أسواق المال تواجه إشكالاً جوهرياً في المركز الأول من مرتكزات الحوكمة الشرعية وهو حوكمة الفتوى والتشريع، فهذه أسواق المال لم تلزم بوجود هيئات الرقابة الشرعية، ولم تعتمد معايير شرعية يجب الالتزام بها، ولم تصدر أي معايير شرعية خاصة بها، فإذا ما فائدة حوكمة الرقابة

الشرعية وحوكمة الإفصاح الشرعي من غير حوكمة للفتوى والتشريع، فما هي الأحكام الشرعية الواجبة التطبيق، وما هي المعايير والقرارات الشرعية التي يعتمد عليها التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي في أعمالهم، فهنا تظهر الإشكالية الكبرى في تعليمات الحوكمة الشرعية الصادرة عن هيئة أسواق المال وهي غياب المصدر التشريعي لأحكام الشريعة الإسلامية الواجبة التطبيق (عبد العزيز أحمد سعد الناهض، 2019، صفحة 209).

2.3.3 التعليمات وحوكمة الرقابة الشرعية: إن تعليمات الحوكمة الشرعية لهيئة أسواق المال

عززت الجوانب المتعلقة بحوكمة الرقابة الشرعية، حيث تبنت التعليمات أنظمة متنوعة للرقابة الشرعية تختلف بحسب حجم وطبيعة الجهة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

فقد تم تقسيم نظم الرقابة الشرعية في اللائحة إلى ثلاث فئات: الفئمة الأولى وهي الأشخاص المرخص لهم بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ويتكون نظامها الرقابي من تدقيق شرعي داخلي وخارجي معاً، والفئمة الثانية هي الصكوك ويتكون نظامها الرقابي من تدقيق شرعي خارجي فقط، وأما الفئمة الثالثة والأخيرة فهي صناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ويتكون نظامها الرقابي من تدقيق شرعي داخلي وخارجي معاً.

أما ما يتعلق بنظام الرقابة الشرعية للأشخاص المرخص لهم بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية فقد حددت المادة (2-2) من الكتاب الخامس من اللائحة التنفيذية التعليمات الخاصة به، ويشترط للترخيص للأشخاص للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية الالتزام بالشروط الثلاثة التالية قبل مزولة النشاط الخاص به (عبد العزيز أحمد سعد الناهض، 2019، صفحة 209):

- ❏ أن ينص في عقد تأسيسه ونظامه الأساسي على ممارسة النشاط وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛
- ❏ أن يتكون تنظيمه الداخلي على نظام رقابة وتدريب شرعي تنظمه لائحة داخلية؛
- ❏ أن يتألف نظام الرقابة الشرعية من وحدة تدقيق شرعي داخلي ومكتب تدقيق شرعي خارجي؛

وعليه فالتعليمات هنا قد تبنت النظام المزدوج في الرقابة الشرعية، فالشخص المرخص له لا بد أن يتألف نظام الرقابة الشرعية الخاص به من وحدة للتدقيق الشرعي الداخلي ومكتب للتدقيق الشرعي الخارجي. ويمكننا المقارنة بين نظم الرقابة الشرعية الواردة في اللائحة التنفيذية هيئة أسواق المال في الجدول التالي:

جدول رقم (02): مقارنة ما بين نظم الرقابة الشرعية الواردة في اللائحة التنفيذية هيئة أسواق المال

البيان	الشخص المرخص له	الصكوك	صناديق الاستثمار
هيئة الرقابة الشرعية	يجوز تعيينها من قبل الشخص المرخص له.	لا يوجد	لا يوجد
ميثاق عمل أخلاقي وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية	يجب، ويعتبر وجوده شرطاً لمن يرخص له العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.	لا يوجد	لا يوجد
مسؤول التدقيق الشرعي	يجب، ويعتبر من الوظائف الواجبة التسجيل، ويجوز الاستعانة بجهة خارجية لأداء بعض مهام مسؤول التدقيق الشرعي.	لا يوجد	لا يوجد
التدقيق الشرعي الداخلي	يجب أن يكون على شكل وحدة إدارية تابعة للجنة التدقيق.	لا يوجد	يجب، ويكون على شكل وحدة إدارية، ويجوز لمدير الصندوق أن يكلف مسؤول التدقيق الشرعي الخاص به للقيام بمهام وحدة التدقيق الشرعي الداخلي للصندوق.
التقرير الشرعي الداخلي	يجب أن يرفع بصورة دورية إلى لجنة التدقيق	لا يوجد	لا يوجد
مكتب تدقيق شرعي خارجي	يجب التعيين	يجب التعيين	يجب التعيين
جهة تعيين المكتب	الجمعية العامة	مصدر الصكوك	مدير الصندوق

نحو تفعيل دور الحوكمة الشرعية كأداة في تعزيز الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية
-التجربة الكويتية أنموذجاً-

مدة التعيين	سنة مالية قابلة للتجديد لمدة أقصاها أربع سنوات ولا يتم إعادة تعيينه إلا بعد مضي سنتين على الأقل.	لا يوجد	سنة مالية قابلة للتجديد لمدة أقصاها أربع سنوات ولا يتم إعادة تعيينه إلا بعد مضي سنتين على الأقل.
التقرير الشرعي الخارجي	يجب أن يرفع إلى الجمعية العامة للشخص المرخص له، وينشر ضمن التقرير السنوي	يجب، ويقدم هيئة أسواق المال وممثل حملة الصكوك.	يجب ويرفع إلى جمعية حملة وحدات الصندوق.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "حوكمة الرقابة

الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية"، 20 ديسمبر 2016

3.3.3 إشكالات تعليمات الحوكمة الشرعية لهيئة أسواق المال: إن تعليمات الحوكمة الشرعية

التي جاءت بها اللائحة التنفيذية الجديدة هيئة أسواق المال تعتبر خطوة جيدة ولكنها ما زالت دون المستوى المطلوب، حيث إنها تحتوي على إشكالات جوهرية، فلا بد لهيئة أسواق المال من مراجعة وإعادة دراسة تعليمات الحوكمة الشرعية بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن.

ويمكن إبراز أهم الملاحظات حول تعليمات الحوكمة الشرعية الواردة في اللائحة التنفيذية الجديدة

لهيئة أسواق المال في دولة الكويت في النقاط الرئيسية التالية:

- ❖ تفرق وتشتت تعليمات الحوكمة الشرعية ما بين كتب وفصول اللائحة التنفيذية، فكان من الأجدر تخصيص كتاب مستقل يجمع جميع تعليمات الحوكمة الشرعية؛
- ❖ غياب الإطار العام للحوكمة الشرعية الذي يُدّد الأسس والمبادئ وينظم ويضبط عملية الحوكمة الشرعية، مع بيان مهام ومسؤوليات الأطراف ذات الصلة بما يضمن التكامل والتناسق في فهم بما يُقق الكفاءة المرجوة في نظام الحوكمة الشرعية؛
- ❖ محدودية مهام ومسؤوليات المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية، فكان لا بد من إعطاء دور رقابي أكبر للمجلس خصوصاً فيما يتعلق بالإشراف على الرقابة والتدقيق الشرعي؛

- عدم شمولية تعليمات الحوكمة الشرعية لجميع الجهات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال؛
- غياب المصدر التشريعي لأحكام الشريعة الإسلامية الواجبة التطبيق من قبل الجهات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛
- عدم إلزام اللائحة التنفيذية بميثاق الرقابة الشرعية أدى إلى عدم توافق اللائحة التنفيذية مع المادة (15) من قانون الشركات الصادر من قبل وزارة التجارة والصناعة والتي تنص على وجوب تعيين هيئة للرقابة الشرعية؛
- اختلاف أنظمة الرقابية الشرعية الواردة في اللائحة ما بين النظام المزدوج والنظام الأحادي؛
- اختزال التعليمات لمفهوم الرقابة الشرعية بعملية التدقيق الشرعي فقط؛
- التكرار والتداخل بين وظائف التدقيق الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الخارجي؛
- غياب المرجعية الشرعية التي تبنى عليها عمليات التدقيق الشرعي، فلم تحدد التعليمات ما هي المعايير الشرعية التي يجب مطابقتها والرجوع إليها في عمليات التدقيق الشرعي؛
- التركيز على مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي بحيث أصبحت هي محور نظام الحوكمة الشرعية، ووفقاً لللائحة فإنه من الممكن أن تصبح جميع مهام الحوكمة الشرعية تقدم عن طريق مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي؛
- الاستعجال بتبني التعليمات لمهنة التدقيق الشرعي الخارجي قبل أن يتم إصدار المعايير الخاص بها من قبل الهيئات المختصة، مما أدى إلى عدم وجود تصور واضح لمهام ومسؤوليات مهنة التدقيق الشرعي الخارجي؛
- محدودية الإفصاح الشرعي واقتصاره على عملية التدقيق الشرعي، فمن المفترض أن يكون الإفصاح الشرعي أشمل وأعم بأن يشمل جميع النواحي الشرعية بما فيها بيان أحكام الزكاة الواجبة وأوجه صرفها.

4.3.3 أثر تطبيق تعليمات الحوكمة الشرعية لهيئة أسواق المال: مع صدور اللائحة التنفيذية

الجديدة للقانون رقم (7) لسنة 2010 م بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية بتاريخ 9 نوفمبر 2015 م، أدى ذلك إلى إلغاء العمل باللائحة التنفيذية السابقة، وميثاق العمل الأخلاقي للأشخاص المرخص لهم للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبحسب قانون إنشاء هيئة أسواق المال فإن الجهات التي تخضع تحت إشراف ورقابة الهيئة تشمل الجهات التالية (التقرير السنوي الرابع للسنة المالية، (2014/2015)، صفحة 19):

- بورصات الأوراق المالية. - وكالات المقاصة. - الأشخاص المرخص لهم بأنشطة الأوراق المالية
- الشركات المدرجة في بورصات الأوراق المالية. - المستثمرين في أنشطة الأوراق المالية.
- مراقبي الحسابات. - مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي.

إن نطاق تأثير تعليمات الحوكمة الشرعية الصادرة عن هيئة أسواق المال أشمل وأوسع من نطاق تأثير تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فأثر تطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي محدود بعدد البنوك الإسلامية العاملة في دولة الكويت والتي لا يتجاوز عددها ستة بنوك إسلامية، أما عدد الجهات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال فإن عددها متنامي ومتغير حيث أنها تشمل شريحة كبيرة من الجهات الدائمة كالمؤسسات والشركات، بالإضافة إلى الجهات المؤقتة كالصكوك والصناديق الاستثمارية.

جدول رقم (03): تعليمات الحوكمة الشرعية التي يجب الالتزام بها من قبل المؤسسات

والمنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في دولة الكويت

البيان	الشخص المرخص له
البنوك الإسلامية	الالتزام بالمادة (93) الواردة في قانون البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى الالتزام بتعليمات " حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية " الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

الشركات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	الالتزام فقط بالمادة (15) من قانون الشركات إذا كانت الشركة لا تزال أنشطة الأوراق المالية.
الأشخاص المرخص لهم للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية	الالتزام بتعليمات الحوكمة الشرعية الواردة في اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال، وإن كان الشخص المرخص له شركة فيجب عليه أيضاً الالتزام بالمادة (15) من قانون الشركات.
الصكوك	الالتزام فقط بتعليمات الحوكمة الشرعية الواردة في الفصل الحادي عشر من الكتاب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال.
الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	الالتزام فقط بتعليمات الحوكمة الشرعية الواردة في الفصل الثاني من الكتاب الثالث عشر من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "حوكمة الرقابة

الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية"، 20 ديسمبر 2016.

وبما أن الهيئة لا تقوم بعملية التدقيق الشرعي المركزي، فإنها تعتمد في اكتشاف المخالفات على تقارير هيئات الرقابة الشرعية ومكاتب التدقيق الشرعي الخارجي بالإضافة إلى البلاغات التي ترد للهيئة حول مخالفة إحدى الجهات لأحكام الشريعة الإسلامية.

جدول رقم (04): القرارات الصادرة عن مجلس التأديب التابع للهيئة بحق الجهات المخالفة

لتعليمات الحوكمة الشرعية حتى تاريخ 1 أبريل 2018 م

تاريخ ورقم القرار	ضد	سبب المخالفة	العقوبة
أكتوبر 2016 م (65 / 2016)	شركة أصول للاستثمار	عدم الالتزام بتعيين "مسؤول التدقيق الشرعي"	إنذار الشركة بالمخالفة
أغسطس 2017 م (41 / 2017)	شركة كويت كابيتال الاستثمارية	مخالفتها لقواعد الشريعة الإسلامية في بعض تعاملاتها	تغريم الشركة مبلغ عشرون ألف دينار كويتي
أكتوبر 2017 م (58 / 2017)	شركة المدينة للتمويل والاستثمار	تنفيذ عمليات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية	تغريم الشركة مبلغ ألف دينار كويتي

نحو تفعيل دور الحوكمة الشرعية كأداة في تعزيز الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية
-التجربة الكويتية أنموذجاً-

نوفمبر 2017 م (63 / 2017)	شركة كويت كابيتال الاستثمارية	عدم الالتزام بتعيين "مسؤول التدقيق الشرعي"	تغريم الشركة مبلغ ثلاثة آلاف دينار كويتي
مارس 2018 م (12 / 2018)	شركة المدينة للتمويل والاستثمار	عدم الالتزام بتعيين "مسؤول التدقيق الشرعي"	تغريم الشركة مبلغ ألف دينار كويتي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "حوكمة الرقابة

الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية"، 20 ديسمبر 2016.

كتعقيب حول هذه القرارات فمن المفترض أن تشمل القرارات التأديبية ما يفيد على وجوب معالجة الشخص المرخص له للعمليات والمعاملات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، كضرورة إنهاء الارتباط بهذه العمليات، والتخلص من الأسهم الغير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتجنيد جميع الأرباح والفوائد الربوية المتحصلة من هذه العمليات المخالفة، مع ضرورة أن تكون هنالك متابعة من قبل الهيئة حتى يتم التخلص من هذه العمليات المخالفة.

4.3 التحديات ومستقبل نظام الحوكمة الشرعية في دولة الكويت

تشير نتائج تقرير "ممارسات حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية لعام 2017" (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 2017، صفحة 19-20)، الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وبالتعاون مع البنك الدولي، إلى أن أضعف محور في حوكمة المصارف الإسلامية هو حوكمة المخاطر تليها الحوكمة الشرعية.

1.4.3 التحديات التي تواجه نظام الحوكمة الشرعية لدولة الكويت: فمع التطور الكبير الذي

حدث خلال السنوات الماضية لتعليمات الحوكمة الشرعية إلا أنه مازال نظام الحوكمة الشرعية في دولة الكويت يواجه مجموعة من التحديات التي يجب الاهتمام بها من قبل الجهات الرقابية والتشريعية في الدولة، ومن أهم هذه التحديات:

أ. **بنية قانونية غير ملائمة:** فما زالت بنية القوانين في دولة الكويت لا تدعم الصناعة المالية الإسلامية بشكل كامل، بل إن بعض القوانين لا تراعي طبيعة عمل المؤسسات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تستلزم متطلبات شرعية خاصة بها.

وفي هذا السياق فقد أشار محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الهاشل في إحدى المؤتمرات إلى أن غياب البيئة والبنية القانونية المناسبة للصناعة المالية الإسلامية أدى إلى أن تكون البنوك الإسلامية شديدة الشبه بنظيراتها التقليدية، وذلك بسبب غياب الثقة حول إنفاذ العقود الإسلامية المبنية على مفهوم الشراكة (محمد الهاشل، 4 ديسمبر 2013، صفحة 5-6).

فإذاً لا بد من تطوير البنية القانونية والتشريعية في دولة الكويت حتى تتسق وتتكامل مع المفاهيم والأسس التي تقوم عليها الصناعة المالية الإسلامية، وبلا شك أن ذلك سوف يعزز من نظام الحوكمة الشرعية في دولة الكويت ويمنع المؤسسات المالية من الوقوع في المعاملات المحرمة شرعاً.

ب. **نظام مالي مبني على الفكر التقليدي:** إن النظام المالي الحديث في دولة الكويت أسس بناءً على الفكر التقليدي المبني على التعاملات الربوية ونحوها من المعاملات المحرمة شرعاً، وأما النظام المالي الإسلامي فهو يعتبر إضافة إلى ذلك النظام التقليدي المسيطر والمهيمن (محمد الهاشل، 31 أغسطس 2015، صفحة 02).

ج. **الازدواجية الرقابية فيما يتعلق بالحوكمة الشرعية:** إن تطبيق تعليمات الحوكمة الشرعية في دولة الكويت قد يواجه تحدياً في الازدواجية الرقابية من قبل الجهات الرسمية في الدولة، حيث إن المؤسسات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تخضع لرقابة جهات مختلفة في الدولة ولكل منها تعليمات خاصة بها حول الحوكمة الشرعية.

فللبنك المركزي تعليمات الحوكمة الشرعية الخاصة به، وهيئة أسواق المال تعليمات خاصة بها، ولوزارة التجارة والصناعة كذلك تعليمات خاصة بها، فقد تكون المؤسسة المالية خاضعة لرقابة أكثر من جهة في نفس الوقت مما يوقعها في الحيرة في اتباع أي من هذه التعليمات.

وعليه فلا بد إزاءً من التنسيق فيما بين الجهات الرقابية في الدولة حول نطاق تعليمات الحوكمة الشرعية، مع الحرص على عدم الازدواجية الرقابية حتى لا يربك ويثقل ذلك كاهل المؤسسات المالية، وفي نفس الوقت فلا بد كذلك من الحرص على أن نطاق تعليمات الحوكمة الشرعية يشمل جميع المؤسسات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

د. اختلاف نظم الحوكمة الشرعية: إن تعليمات الحوكمة الشرعية في دولة الكويت تصدر من قبل ثلاث جهات رقابية، وهي: بنك الكويت المركزي، وهيئة أسواق المال، ووزارة التجارة والصناعة؛ ويتمثل التحدي هنا أن لكل جهة منها نظامها الخاص للحوكمة الشرعية، فنجد الاختلاف وعدم التناسق فيما بين هذه النظم.

وفي الجدول التالي نورد نبذة مختصرة عن الفروقات والاختلافات ما بين هذه النظم:

جدول رقم (05): الاختلاف ما بين نظم الحوكمة الشرعية في دولة الكويت

البيان	نظام البنك المركزي	نظام هيئة أسواق المال	نظام وزارة التجارة
تعيين هيئة شرعية	يجب	لا يجب	يجب
جهة تعيين الهيئة	الجمعية العامة	لا يوجد	اجتماع الشركاء
تدقيق شرعي داخلي	يجب	لا يجب	يجب
تدقيق شرعي خارجي	يجب	لا يجب	يجب
التقرير الشرعي السنوي	يجب على الهيئة الشرعية والمدقق الشرعي الخارجي معاً	يجب على المدقق الشرعي الخارجي فقط	يجب على الهيئة الشرعية فقط

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "حوكمة الرقابة

الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية"، 20 ديسمبر 2016.

إن هذه الاختلاف في نظم الحوكمة الشرعية قد يربك عمل القائمين على الرقابة والتدقيق الشرعي، خصوصاً مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي والتي تتعامل في العادة مع أكثر من مؤسسة مالية تتبع كلاً منها نظاماً مختلفاً للحوكمة الشرعية.

هـ. غياب المرجعية الشرعية المركزية: مع تطور الصناعة المالية الإسلامية في دولة الكويت، فإنه لا بد للبنك المركزي من إعادة دراسة موضوع إنشاء هيئة شرعية مركزية، خصوصاً بعد التطورات الهائلة التي حدثت في الصناعة المالية الإسلامية وفي الحوكمة الشرعية على وجه التحديد، فإن مرحلة التأسيس التي تتطلب المرونة آنذاك قد انتهت، فنحن الآن بمرحلة النمو والتوسع والتي تتطلب تعليمات أكثر استقراراً ومرجعية شرعية أكثر توحداً، حتى يتم إعطاء ثقة أكبر للصناعة المالية الإسلامية مما يسمح بدخول أطراف جدد إلى هذه الصناعة.

إن البنك المركزي والجهات الرقابية الأخرى مطالبة بأخذ موضوع إنشاء هيئة شرعية مركزية بعين الاعتبار ودراسته بجدية، فاهيئة ستساهم بلا شك بتطوير الصناعة المالية الإسلامية المحلية من خلال الإشراف والرقابة على نظام الحوكمة الشرعية بالإضافة إلى إصدار المعايير

والتعليمات ذات الصلة، والعمل على توحيد المرجعية الشرعية بما سيساهم بتعزيز الحوكمة الشرعية.

و. نقص الكوادر البشرية المتخصصة (محمد الهاشل، 31 أغسطس 2015، صفحة 05):

إن تطور تعليمات الحوكمة الشرعية في دولة الكويت أدى إلى زيادة الطلب على الكوادر البشرية المتعلقة بأنشطة الحوكمة الشرعية، كأعضاء الهيئات الشرعية والمراقبين والمدققين الشرعيين، سواء كان ذلك من قبل المؤسسات المالية أو من قبل مكاتب التدقيق الشرعي، حيث تشير مجموعة من التقارير الصحفية إلى نقص هائل في أعداد العاملين والمختصين بأنشطة الحوكمة الشرعية في دولة الكويت، خصوصاً في الوظائف المختصة بالرقابة والتدقيق الشرعي، حيث قد يصل العدد المطلوب لسد النقص في أعداد المراقبين والمدققين الشرعيين إلى ضعف العدد الموجود حالياً في المؤسسات المالية العاملة في دولة الكويت.

وهنا يظهر مدى التحدي الذي يواجهه نظام الحوكمة الشرعية في دولة الكويت من حيث القدرة على توفير وتأهيل الكوادر البشرية المختصة بأنشطة الحوكمة الشرعية.

ي. نقص الدراسات والبرامج العلمية المتخصصة (محمد الهاشل، 31 أغسطس 2015، صفحة 33): إن التحدي الأخير الذي يواجه نظام الحوكمة الشرعية في دولة الكويت هو نقص الدراسات والبحوث والبرامج العلمية المتخصصة في مجال الحوكمة الشرعية، فحتى يتم ضمان تطور ونمو الحوكمة الشرعية فلا بد من وجود مؤسسات بحثية وأكاديمية داعمة لهذا الأمر.

وفي هذا الشأن فقد وجه محافظ بنك الكويت المركزي رسالة إلى مدير جامع الكويت، الجامعة الحكومية الوحيدة في دولة الكويت، يدعوه فيه إلى ضرورة أن تعمل مؤسسات التعليم العالي في الكويت على تأهيل الكوادر الوطنية في مجال الرقابة الشرعية، ويقترح عليه النظر في تدعيم وتطوير البرامج والمناهج الدراسية بما يُحقق هذا الهدف.

2.4.3 مستقبل نظام الحوكمة الشرعية لدولة الكويت: قبل أربعة عقود شهدت الكويت ولادة

أول مؤسسة مالية إسلامية تحت مسمى بيت التمويل الكويتي، وكانت هي المؤسسة المالية الإسلامية الوحيدة في ذلك الوقت، وأما الآن فهناك خمسة بنوك إسلامية، وعشرات المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تعمل في دولة الكويت.

إن تطور تعليمات ونظم الحوكمة الشرعية في دولة الكويت سيؤدي بلا شك إلى زيادة الثقة والسمعة الجيدة للمؤسسات المالية الإسلامية العاملة في دولة الكويت، والذي بدوره سوف يؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال إليها. فعلى سبيل المثال فبعد أن أصدرت هيئة أسواق المال لوائحها التنفيذية وبها تعليمات خاصة بالحوكمة الشرعية للصكوك، فإن ذلك الأمر سوف يؤدي إلى جذب الأنظار إلى دولة الكويت بأن تكون من ضمن قائمة الدول المرشحة لطرح واستضافة إصدارات عالمية للصكوك. إن مستقبل نظام الحوكمة الشرعية في دولة الكويت يتطلب العمل على تحقيق وتوفير المتطلبات الآتية:

- إصلاح البنية القانونية بحيث تكون متناسقة ومتوافقة مع المتطلبات الخاصة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- تشجيع إنشاء مراكز التحكيم في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، لضمان سرعة حل النزاعات بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- إنشاء هيئة شرعية مركزية تشرف على أعمال الهيئات الشرعية وتعمل على توحيد الآراء والفتاوى الشرعية ما أمكن؛
- إنشاء هيئة عليا مشتركة للحوكمة الشرعية بين الجهات الرقابية، للإشراف على نظم وتعليمات الحوكمة الشرعية وضمان تناسقها مع بعضها البعض؛
- تشجيع المراكز البحثية في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، مع تبني الجهات الرسمية إقامة المؤتمرات والملتقيات التخصصية في مجال الحوكمة الشرعية؛
- تطوير برامج الدراسات العليا في الجامعات والمعاهد لتواكب آخر التطورات في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي وبما يتلاءم مع متطلبات السوق؛
- إنشاء المعاهد التدريبية المتخصصة في الحوكمة الشرعية، مع حث المؤسسات المالية الإسلامية على تبني برامج تحتضن وتؤهل حديثي التخرج للعمل في وظائف الحوكمة الشرعية.

4. خاتمة:

من خلال الدراسة وحديثاتها يمكننا التوصل إلى أهم النتائج والتوصيات وكما يلي:

أولاً: النتائج:

بناءً على ما سبق، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج حول دور الحوكمة الشرعية في تعزيز الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية في الكويت، وهي كالتالي:

1. إن نظرية الحوكمة الشرعية ليست مقتصرة على المؤسسات المالية فقط، بل إن مفهوم الحوكمة الشرعية من الممكن تطبيقه على مختلف المؤسسات التجارية والصناعية، أو المؤسسات الوقفية والخيرية، أو حتى على المؤسسات الحكومية والأهلية؛
2. إن مفهوم الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية هو مفهوم مختلف تماماً عن مفهوم حوكمة المؤسسات، لما للمفهوم الأول من أبعاد دينية وأخلاقية تتجاوز بكثير حدود المفهوم الثاني المقتصر على الأبعاد المالية والإدارية؛
3. لضمان نظام فاعل للحوكمة الشرعية فلا بد من أن يقوم ويعتمد على مجموعة من المبادئ، وهي : الإطار العام للحوكمة الشرعية، والمسؤولية، والكفاءة، والاستقلالية، والسرية، والتناسق، والشفافية؛
4. إن الالتزام التام بمعايير الحوكمة الشرعية سيؤدي حتماً لضمان الاستقرار المالي، وبالتالي المزيد من جذب المستثمرين وتطوير قطاع الاستثمارات الإسلامية؛
5. ساهمت الحوكمة الشرعية في تقليل المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات المالية الإسلامية؛
6. إن نظام الحوكمة الشرعية في دولة الكويت قد تطور تطوراً هائلاً خلال السنوات الماضية، فخلالها قامت هيئة أسواق المال بإصدار لائحته التنفيذية الجديدة والتي احتوت على متطلبات جديدة للحوكمة الشرعية، وكذلك قام بنك الكويت المركزي بإصدار تعليمات حول " حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية"؛
7. تأثير إيجابي على الاستقرار المالي: أظهرت الدراسات أن تبني مبادئ الحوكمة الشرعية في الكويت قد ساهم في تحقيق استقرار مالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية؛
8. جذب المستثمرين: ساهمت الحوكمة الشرعية في جذب المستثمرين المحليين والدوليين، حيث أنها توفر بيئة استثمارية تتسم بالشفافية والمساءلة؛

9. **تحسين أداء الشركات:** كان لتبني مبادئ الحوكمة الشرعية تأثير إيجابي على أداء الشركات المتوافقة مع المبادئ الإسلامية، مما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي؛

10. **تنويع المنتجات الاستثمارية:** أدت الحوكمة الشرعية إلى تنويع المنتجات المالية الإسلامية، مما ساهم في تقديم خيارات استثمارية متنوعة ومتكاملة.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على هذه النتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، وهي كالتالي:

1. **السعي لاستكمال بناء وتطوير نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية، وجعلها علماً مستقلاً قائماً بذاته؛**

2. **العمل على تطوير نظريات للحوكمة الشرعية خاصة بالمؤسسات الوقفية والخيرية، أو المؤسسات الحكومية والأهلية؛**

3. **تعزيز الوعي بأهمية الحوكمة الشرعية:** من أجل تعزيز دور الحوكمة الشرعية في تعزيز الاستقرار المالي، من المهم تعزيز الوعي بأهمية الحوكمة الشرعية بين المستثمرين والجهات التنظيمية والمجتمع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال نشر التوعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وإقامة المؤتمرات والندوات المتخصصة في مجال الحوكمة الشرعية؛

4. **تطوير معايير الحوكمة الشرعية:** من أجل ضمان تطبيق الحوكمة الشرعية بشكل فعال في قطاع الاستثمارات الإسلامية، من المهم تطوير معايير الحوكمة الشرعية. ويمكن أن تساهم هذه المعايير في توفير إطار عمل موحد لتطبيق الحوكمة الشرعية، مما يسهل على المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية؛

5. تدريب وتأهيل المتخصصين في مجال الحوكمة الشرعية: من أجل سد الفجوة في مجال الحوكمة الشرعية، من المهم تدريب وتأهيل المتخصصين في هذا المجال. ويمكن أن يتم ذلك من خلال إنشاء برامج تدريبية متخصصة، والتعاون مع المؤسسات التعليمية والأكاديمية؛
 6. تطوير آليات المراقبة: يجب تطوير آليات فعالة لمراقبة تنفيذ مبادئ الحوكمة الشرعية لضمان التزام الشركات بالمعايير المطلوبة؛
 7. تعزيز التعاون الدولي: ينصح بتعزيز التعاون الدولي لتبادل الخبرات وتعزيز معايير الحوكمة الشرعية على مستوى عالمي؛
 8. تشجيع على البحث والابتكار: يجب تشجيع الهيئات البحثية والشركات على الابتكار والبحث في مجال تطوير مفاهيم الحوكمة الشرعية.
- وبشكل عام، فإن الحوكمة الشرعية هي أداة مهمة في تعزيز الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية. وتحقيقاً لهذه الغاية، من المهم تعزيز دور الحوكمة الشرعية من خلال تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه.

5. قائمة المراجع:

1. بوكروشة حليلة، و بوهراوة سعيدة. (2015). حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية -تجربة البنك المركزي الماليزي-. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02.
2. طالب علاء فرحان. (2011). الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف (المجلد الطبعة الأولى). عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع.
3. نهاد عبد الكريم أحمد. (2008). الصناعة المصرفية الإسلامية المفهوم والفلسفة، التحديات التي تواجهها والآفاق المستقبلية لها. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 51.

4. محمد أمين. (2015). مدخل إلى الرقابة الشرعية. (الطبعة الأولى). بيروت: دار ابن حزم.
5. حمدي معمر، فلاق صليحة. (2021). متطلبات الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية. المجلد 02، العدد 4.
6. يوسف حسن داود. (1996). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
7. حماد، حمزة عبد الكريم. (2006). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية. مجلة البيان، العدد 213.
8. عبد الستار أبو غدة. (2002). الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، حولية البركة، العدد 4.
9. محمد أمين. (2015). معايير حوكمة الرقابة الشرعية. بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع عشر لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. المنامة: البحرين.
10. عبد الباري مشعل. (2005). الرقابة الشرعية للمصرف المركزي على المؤسسات المالية الإسلامية. مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل. الإمارات العربية المتحدة.
11. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2022). المعايير الشرعية. المنامة (البحرين): دار الميمان.
12. أكرم لال الدين. (2012). هيئات الرقابة الشرعية في إطار عمل الحوكمة الشرعية: المهام والمسؤوليات. مؤتمر علماء الشريعة. ماليزيا.
13. عبد الباري مشعل. (2015). الإطار العام المتكامل لحوكمة الصناعة المالية الإسلامية. ورقة مقدمة للمؤتمر الرابع عشر للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة: (البحرين).

14. عبد العزيز أحمد سعد الناهض. (2019). نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المصرفية والمالية الإسلامية، ماليزيا: معهد المصرفية والمالية الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية.
15. موقع بنك الكويت المركزي: www.cbk.gov.kw
16. موقع هيئة أسواق المال بدولة الكويت: www.cma.gov.kw
17. موقع وزارة التجارة والصناعة بدولة الكويت: www.moci.gov.kw
18. التقرير السنوي الرابع للجنة المالية (2015/2014)، هيئة أسواق المال بدولة الكويت، ص: 19.
19. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. (2017). ممارسات حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية لعام 2017، المنامة: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
20. محمد الهاشل. (2013). الكلمة الافتتاحية لمحافظ بنك الكويت المركزي بمناسبة افتتاح المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية، المنامة (البحرين).
21. محمد الهاشل. (2015). كلمة محافظ بنك الكويت المركزي بعنوان "التحديات التنظيمية وتجربة دولة الكويت"، مؤتمر التمويل الإسلامي العالمي لمجموعة العشرين: المزايا والتحديات، البنك المركزي التركي، إسطنبول (تركيا).